مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية عدد 4 ص 17 ص 27

المؤسسة العمومية في الجزائر
بين التخطيط المركزي واقتصاد السوق

عبد العزيز شرابي
معهد العلوم الإقتصادية جامعة قسنطينة

ملخص

تتناول هذه الدراسة محاولة لتفسير أزمة المؤسسة العمومية في الجزائر, خصائص المرحلة الانتقالية للمؤسسة العمومية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق, ثم الاجراءات الواجب اتخاذها من أجل اعادة بعث عملية التنمية في الجزائر على أساس اقتصاد السوق .

Résumé

Cette étude consiste en une tentative d'explication de la crise de l'entreprise publique algérienne, les particularites de l'étape de transition d'une économie, planifiée vers une économie de marché et les mesures a prendre pour la relance du développement dans le cadre de l'économie de marché.

1. مقدمة

يحتل موضوع اصلاح القطاع العمومي في الجزائر صدارة النقاش لدى المهتمين الاقتصاديين والسياسيين في السنوات الآخيرة, وذلك بسبب اشتداد الأزمة الإقتصادية بعد هبوط اسعار النفط في النصف الثاني من عقد الثمانينات. واذ تعاني المؤسسات العمومية أزمة مزمنة فشلت معها عدة اجراءات شكلية للإصلاح فقد بات من الضروري القيام باصلاحات جذرية وذلك

بالتخلي بشكل نهائي عن اسلوب التوجيه الإقتصادي القائم على نظام التخطيط المركزي وما يصحبه من تشوهات في الأسعار والتحول تدريجيا نحو اقتصاد السوق.

تتناول هذه الدراسة تحليل الأسباب الجوهرية لأزمة القطاع العام في الجزائر وكذا التعريف باقتصاد السوق وشروطه وأخيرا تشخيص جملة من الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل الدولة لضمان اجراء اصلاحات جذرية على المؤسسة العمومية وانجاح اقتصاد السوق دون اللجوء بالضرورة الى المساس بطابع الملكية للمؤسسات العمومية .

2. جذور المناظرة الفكرية بين التخطيط المركزي واقتصاد السوق

ان جذور المناظرة بين امكانية وعدم امكانية السوق في تحقيق التوازن واستخدام كل الموارد المادية والبشرية أخذت تحتل صدارة النقاش منذ 1870 , وكان الاعتقاد السائد آنذاك ان آلية السوق وحدها هي القادرة على تحقيق التوازن الى غاية اندلاع الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929-1933 حيث تبين بما لا يدع الشك, أن عفوية السوق يمكن أن تسفر عن أزمات خطيرة وأن العملية الاقتصادية قابلة للقيادة, وقد برزت هذه الأفكار لدى " جون مينارد كينز" في كتابه الصادر عام 1936 تحت عنوان " النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود" حيث اكد على ضرورة تدخل الدولة بسياسات معينة لتجنب الآثار السلبية لاقتصاد السوق, وضل هذا المنهج متبعا في توجيه الاقتصادات الرأسمالية مع بعض التعديلات لأراء " كينز" الى الآن.

بينما هناك فريق آخر من الاقتصاديين أخذ يفكر في امكانية استبدال اقتصاد السوق بنظام يسمى بالتخطيط المركزي. بدأ التفكير في نظام التخطيط المركزي مع ظهور الفكر الاشتراكي العلمي و قد تحدث " كارل ماركس " عن التخطيط كبديل لنظام السوق غير أنه لم تعطي اية مواصفات دقيقة له. وتجسدت امكانية قيام التخطيط المركزي بعد نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا عام1917 , ومع هذا النجاح تعاظم التنظير الفكري لتبرير ضرورة التخطيط المركزي كبديل لاقتصاد السوق, وكذلك في استكمال مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية لنظرية التخطيط المركزي فمثلا " موريس دوب " برر ضرورة التخطيط المركزي بوجود عدد هائل من قرارات الاستثمار على مستوى المجتمع وبالتالي فان التنسيق بين هذه القرارات لن يكون مضمونا الا اذا اتخذت هذه القرارات في مركز واحد,(1 ص 155) بينما قدم " شارل بتلهايم" مساهمات معتبرة في معالجة القضايا النظرية والتطبيقية للتخطيط المركزي معتبرا ان التخطيط هو نقيض اقتصاد

السوق (2 ص 25) . وفي نفس الوقت تعرضت فكرة التخطيط المركزي الى عدة انتقادات نذكر منها المقالة المبكرة التى كتبها النمساوى " فون ميسيز" سنة 1920 حيث فند امكانية قيام التخطيط المركزي بتنظيم الحياة الاقتصادية وقد برر موقفه كالتالي (1 ص 151).

ان هدف أي اقتصاد مهما كان اطار عمله المؤسساتي هو الانتفاع باكثر الطرق فاعلية من الموار النادرة ولكن حتى يكون بالامكان استخدام الموارد بفعالية يجب ان تكون لدينا فهارس دقيقة للندرة تلك التي لايمكن بغيابها ان يوجد اختيار فعال والطريقة الوحيدة المعروفة لايجاد تلك الفهارس لندرة الموارد تتمثل بان نسمح لهذه الموارد او لخدماتها ان تتبادل مع بعضها في السوق وبالتالي فان اسعارها النسبية سوف تعكس ندرتها النسبية, هذه الأسعار اذ تشكل نقطة انطلاق ضرورية لتحقيق اختيارات عقلانية والاقتصاد المخطط بالتعريف لايضم اسواقا, اذا فالأسعار في ظله لن تعكس الندرة النسبية للمواد, ويضيف " فون ميسيز " ان الاقتصاد المخطط يمكن ان ينتج كميات مادية كبيرة ولكن احد لن يعرف تكلفتها, وطالما ان الانتاج لا يعني بالتكلفة فان الاقتصاد المخطط يفتح بابا للتبذير على نطاق واسع.

وقد حاول الكثير من منظرى التخطيط المركزي الرد على انتقادات " ميسيز" والرد الجدير بالذكر وقد اعتبر بمثابة تحول في الفكر الاقتصادي المعاصر انذاك هو ماكتبه البولوني " اوسكار لانكه" عام 1936 حيث رفض انتقادات " ميسيز" وتحدث عن امكانية احتساب الاسعار خارج نطاق السوق وذلك باستخدام نماذج رياضية.

وقد اعتبرهذا الموقف آنذاك بمثابة تحول جديد فى الفكر الإقتصادي المعاصرغير ان إمكانية إحتساب الأسعار بواسطة النمادج الرياضية ظلت إمكانية قائمة نظريا بينما ظل الواقع. أعقد من الدق تلك النمادج و سرعة تغيرمختلف الظواهر و العمليات الإقتصادية تسبق دوما تطور المعرفة الشكلية.

3.الواقع الاقتصادي للمؤسسة العمومية في الجزائر في ظل التخطيط المركزي

لقد تجمعت الكثير من الشروط الموضوعية بعد الاستقلال خاصة بعد عام 1966 لقيام قطاع عام قوي وبالتالي امكانية تبني نظام التخطيط المركزي لادارة وتوجيه الحياة الاقتصادية بالجزائر ويمكن تلخيص هذه الشروط فيما يلي: (3 ص 20)

أ. الشروط الاجتماعية والسياسية, وقد تجسدت في الآتي:

1/ ضعف القطاع الخاص الوطني وعدم قدرته للاضطلاع بعملية التنمية.
2/ تشكيل غالبية الجزائريين من الفقراء والمحرومين والعاطلين عن العمل وهم بحاجة الى حماية من الدولة.
3/ وجود ارادة سياسية وطنية على هرم الدولة.

ب.الشروط الاقتصادية والمالية وذلك بعد عام 1966حيث تم تأميم العديد من المؤسسات الأجنبية, وازدادت القدرات المالية للدولة وبالتالي قدرتها على قيادة عملية التنمية عن طريق قطاع عمومي.

وكما هو معروف فقد شرعت الجزائر في عملية التخطيط بأول خطة ثلاثية /1969/1967/, وتلتها مخططات رباعية /77/74/70/73/, وخماسية /80/84//89/85/.

وقد حققت الجزائر في هذه المرحلة العديد من المكاسب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اذا من الصعب التكهن بمدى بلوغ هذه المكاسب لولا انتهاج الجزائر للنهج الاشتراكي في تلك المرحلة بالذات, غير ان الشي ء الأكيد هو أن الانجازات المادية الكبيرة لهذه المرحلة لم يكن كافيا لضمان الاستمرارفي عملية التنمية القائمة على التخطيط المركزي. ينطوي التخطيط المركزي على حصر كل الموارد المتاحة, المادية والبشرية, ووضع خطة لفترة زمنية تحدد فيها كل المؤشرات الكمية والنوعية, الكلية والجزئية, بهدف الاستخدام الأمثل لتلك الموارد والانتفاع الاقصى منها وتبعا للخطة المركزية تتلقى المؤسسات العمومية تعليمات تقوم بتنفيذها, وضوابط المؤسسة العمومية في ظل التخطيط المركزي هي تعليمات الخطة.

ان المعروف في نظرية المعرفة ان الممارسة هو المؤشر المطلق لصحة أو خطأ أي فكر نظري ونجد ان انتهاج نظام التخطيط المركزي كأداة لتنظيم وتوجيه الحياة الاقتصادية في الجزائر وفي بلدان أخرى قد أكد بما لايدع الشك على أن الاقتصاد المخطط مركزيا ليس أقل تكلفة من اخطاء اقتصاد السوق, وأن اقتصاد السوق القائم على المنافسة يبقى أفضل السبل التي وجدها الانسان للحصول على السلع والخدمات المنتجة بكفاءة (4 ص 7).

وتعيش الاقتصادات التي انتهجت نظام التخطيط المركزي مشاكل مستعصية ومتفاوتة التعقيد تتناسب حدتها مع درجة التطبيق الشامل لنظام التخطيط المركزي وفي القضاء النهائي على اقتصاد السوق, والجزائر من البلدان التي لم تمظ الى القضاء النهائي على القطاع الخاص الذي

ظل يعمل خارج اطار التخطيط المركزي ومع ذلك فان الاقتصاد الجزائري يعرف مشاكل عديدة خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية التي تعرف جملة من المشاكل نذكر منها خاصة:

1/ تراكم الديون.

2/ تضخم عدد العاملين.

3/ ندرة قطع الغيار والمواد الأولية.

4/ تراجع في معدلات الاستخدام للطاقة الانتاجية وهبوط مستويات الانتاج.

وقد افرزت هذه المشكلات صعوبات متنوعة في مجال التسيير.

ان الشلل الذي اصاب الاقتصاد الوطني عامة والمؤسسات العمومية بصفة خاصة والذي برزت كل معالمه بعد هبوط اسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات يمكن تفسيره بشلل ميكانيزم الاسعار الذي اوجده نظام التخطيط المركزي, فالمؤسسات العمومية ظلت تمارس نشاطهافي سوق رسمية تتميز باسعار محددة مركزيا(اداريا), طبقا لتعليمات الخطة, وهي بعيدة عن الأخذ بعين الاعتبار للتكاليف الحقيقية, وهي عادة أسعار أقل من الأسعار التوازنية نظرا لخصوصية السوق الوطنية الذي يتميز بندرة السلع مما فتح مجالا واسعا أمام المؤسسات الخاصة والمضاربين لاقتناء تلك السلع بأسعارها الادارية واعادة تصريفها في اقتصاد مواز تتحد فيه الاسعار وفقا لميكانيزمات العرض والطلب, كما مارس المضاربون تهريب تلك السلع خارج الحدود الوطنية. بهذه الطريقة ظل جزء من قيمة الانتاج المحققة في المؤسسات العمومية ينتقل, لصالح المؤسسات الخاصة والمضاربين في الاقتصاد الموازي.

فكان مثلا مقاول البناء يحصل على مواد البناء (الاسمنت, الحديد...) من المؤسسات العمومية, من الاقتصاد المخطط, ويمارس اعادة بيع جزء من تلك المواد في الاقتصاد الموازي باسعار موازية . والحصيلة ان المؤسسات العمومية تبيع سلعا بأقل من قيمتها المتداولة في السوق وتسجل عجزا ماليا,عندهاتطلب قرضا من البنك المركزي ليصدر نقودا اضافية لتمويل عجز المؤسسات العمومية, وفي الحقيقة ان البنك المركزي قد اصدر نقودا لتمويل السوق الموازية ولتشكيل مداخيل المضاربين في السوق الموازية.

بهذه الطريقة جني الخواص والمضاربون ثروة هائلة وحققوا نجاحات باهرة وسريعة على حساب المؤسسات العمومية المقيدة بتعليمات الخطة المركزية, وظل الاعتقاد سائدا ان القطاع الخاص هو أكثر فعالية من القطاع العام, والحقيقة ان القطاع الخاص لم يحقق ثروته في مجال

الانتاج بل حققها في مجال التداول نتيجة تعامله في اقتصادين في آن واحد, اقتصاد مخطط يشترى منه واقتصاد حر يبيع فيه.

هذا الى جانب اضطلاع المؤسسات العمومية بالدور الاجتماعي, فقد اسندت لها ومنذ نشأتها مهمة امتصاص البطالة, كما انها تشكل مراكز لتقديم الخدمات شبه مجانية فالمؤسسة العمومية لها مطعم باسعار مدعمة شركة نقل للعمال مجانية في معظم الاحوال اضافة الى اشراف وتمويل بعض المؤسسات العمومية على فرق للرياضة .

والى جانب المصاريف الباهضة التي تتكبدها المؤسسة العمومية نتيجة قيامها بالدور الاجتماعي فانه كثيرا ما يتسبب هذا النشاط الاضافي في مشاكل متنوعة, كالاضرابات التي يشنها العمال من حين لآخر بسبب المطعم او النقل أو من اجل الحصول على سكنات, هذه الاضطرابات في الحقيقة لاعلاقة لها بالدور الحقيقي للمؤسسة, وكثيرا ما يمضي المديرون في المؤسسات العمومية اوقاتا طويلة في الاجتماعات لحل مشكلات من النوع المذكور, بهذه الطريقة لم تعد المؤسسات العمومية اماكن لانتاج الخيرات فقط بل أصبحت ايضا اماكن لحل المشاكل الاجتماعية.

4.اقتصاد السوق

السوق كمقولة من مقولات الاقتصاد السلعي تعني تلاقي العرض مع الطلب عند مستوى معين للاسعار, نظريا يقوم نظام السوق على المنافسة حيث يلعب قانون القيمة دورا اساسيا في تنظيم وتطوير الحياة الاقتصادية , وذلك من خلال الميكانيزمات التالية (5 ص 80).

1/ توزيع قوة العمل ووسائل الانتاج على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني, وذلك وفقا لمكانيزم تذبذب السعر حول القيمة باعتبار ان السعر هو التعبير النقدى للقيمة بفعل اختلاف العرض مع الطلب على سلعة معينة, هذا يؤدي الى أن بعض المنتجين الذين تباع سلعهم باسعار اعلى من القيمة يحققون ارباحا من هذا الانتاج وبالتالي يبقون فيه ويوسعونه كما يعني في الوقت نفسه ان منتجين آخرين ممن تباع سلعهم باسعار ادنى من القيمة يصابون بخسارة من هذا الانتاج وبالتالي ينسحبون منه ويأخذون في التحول الى انتاج سلع أخرى, وهكذا ينتقل جزء من وسائل الانتاج وجزء من قوة العمل الى قطاعات اخرى سعيا وراء تحقيق الربح وفي نهاية المطاف الى توزيع وتخصيص امثل للموارد.

2/ تطوير وسائل الانتاج وفنون الادارة والتنظيم, فعن طريق المنافسة الدائرة في السوق بين المنتجين يحاول كل منتج ان ينتج بكلفة اقل وذلك بالسعي لاقتناء تكنيك جديد في الانتاج والنقل والاتصال والى ايجاد طرق اكثر فاعلية في الادارة والتنظيم, كل هذه الاجراءات تهدف الى تقليل التكاليف وفي نفس الوقت تؤدي الى تطوير مستمر لوسائل الانتاج وفنون الادارة والتنظيم.

3/ الترشيد في استخدام الموارد, أثناء محاولة المنتجين لتقليل تكاليف انتاجهم يحاولون تحاشي كل اشكال التبذير, اذ للسوق ضوابط سعرية ونوعية للسلع المنتجة.

غير أن قانون القيمة لا يعمل عمله الا اذا توفرت شروط معينة, تتمثل في وجود بيئة تنافسية حقيقية لان اقتصاد السوق يتطلب أن تكون اسواق السلع لاستهلاكية والسلع الانتاجية ورؤس الأموال متوفرة وقابلة للمنافسة.

ان هذه الشروط المعيارية للسوق القابلة للمنافسة هي التالية(6 ص 40):

1/ ان تكون المؤسسات المنتمية الى سوق معينة معرضة للزوال ومعرضة لدخول مؤسسات أخرى.

2/ ان يكون لدى جميع المؤسسات الموجودة والمحتملة, فرص متساوية للحصول على نفس السلع الانتاجية.

3/ الايتطلب دخول مؤسسات جديدة الى السوق تكاليف اضافية غير قابلة للاسترجاع (كان يتطلب الاستثمار نفقات خاصة بالقاعدة الهيكلية, من شق الطرقات أو مد القنوات.....).

4/ يجب أن تكون علاقة الدولة بالمؤسسات الخاصة والعمومية واضحة وعادلة, خاصة فيما يخص دفع الضرائب والرسوم والامتيازات المختلفة والمد بالمعلومات, لان كفاءة الاسواق تعتمد الى حد كبير على جودة المعلومات وصحتها ووقتيتها.

يلاحظ أنه عند توفر هذه الشروط في بيئة اقتصادية ما فإن طبيعة الملكية للمؤسسة تغدوا عاملا ثانويا ويصبح العامل الحاسم متمثلا بالقدرة على المنافسة (7 ص42).

ومن خلال هذه الشروط المذكورة يتضح ان السوق الجزائرية لازالت بعيدة, أن تغذوا سوقا قابلة للمنافسة وذلك للأسباب التالية:

عدم وجود قطاع لانتاج وسائل الانتاج وخاصة الفرع الاول من هذا القطاع أي انتاج الوسائل التي تنتج وسائل الانتاج, اذ تعتمد الجزائر في هذا المجال وما يتبع ذلك من قطع الغيار والصيانة على العالم الخارجي.

والسبب الثاني يتمثل في الطابع المحلي للعملة الجزائرية وعدم قابليتها للتحويل الا بترخيص اداري, وبأسعار صرف ادارية بعيدة عن الحقيقة, بالتالي فإن أي توسع في عملية الاصدار النقدي لن يكون له أي أثر على زيادة الاستثمار, لأن المستثمرين لن يتمكنوا من اقتناء ما يحتاجونه من وسائل الانتاج بالعملة الوطنية (8 ص 41).

والسبب الثالث يتمثل في الحواجز الادارية المفروضة على دخول السلع الانتاجية من خارج الوطن, فالمواطن الجزائري لن يتلقى آية صعوبات في استيراد سلع استهلاكية بينما تجابهه عراقيل ادارية وتكاليف اضافية عند استيراده للسلع الانتاجية.

وتشكل هذه الاسباب عائقا رئيسيا أمام المنتجين في الدخول الى سوق معينة, وفي الانتقال بين الأسواق, كما يلاحظ عدم توفر بقية شروط اقتصاد السوق المذكورة سابقا في البيئة الاقتصادية في الجزائر.

لقد عرفت المؤسسات العمومية عدة محاولات للآصلاح أهم تلك المحاولات عملية اعادة الهيكلة للشركات الوطنية عام 1982 حيث استهدف هذا الاصلاح تقسيم الشركات الوطنية الى مؤسسات وطنية تضم كل مؤسسة عدد من الوحدات الانتاجية تنتج انتاجا متشابها, الا أن جميع تلك المحاولات فشلت في اضفاء الفعالية الاقتصادية والمالية على المؤسسات العمومية وبات من الضرورى اللجوء الى اصلاحات أكثر جذرية بالتخلي بشكل نهائي عن نظام التخطيط المركزي وانتهاج اقتصاد السوق, غير أن هذا التحول لا ينبغي أن يعني بالضرورة خوصصة المؤسساتالعمومية, لأن جوهر الاشكال, كما رأينا من قبل لايكمن في طابع الملكية للمؤسسات بل يكمن في البيئة التى تعمل فيها هذه المؤسسات, فالمؤسسات العمومية ظلت تعاني من فترة طويلة من توجيه مركزي لكل نشاطاتها والتدخل المتعدد الأطراف في شؤونها.

ان الحكم الموضوعي على فشل القطاع العمومي ينبغي الا يتم قبل توفير نفس تلك الشروط التى يعمل فيها القطاع الخاص, واذا كانت هناك ضرورة لخصوصة بعض المؤسسات العمومية فإنه ينبغي أن يتم بفعل قوانين السوق وليس بواسطة قرارات تمليها توجهات ايديولوجية جديدة.

5.خلاصة

يمكن القول في الأخير أن المؤسسات العمومية في الجزائر تعيش مرحلة انتقالية من نظام التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق, تتميز هذه المرحلة بفوضى الانتاج والتوزيع, ويجرى حاليا تطبيق أسواما في النظامين, لان المؤسسات العمومية غير ملزمة بضوابط الخطة المركزية لا تتلقى أوامر دقيقة لضمان الاتساق كما أن البيئة التي تعمل فيها غير تنافسية, وبالتالي فإن ضوابط السوق أيضا غائبة وهو ما يبرر الارتفاع الحاد في الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين.

وفي رأينا أن جهود الدولة في هذه المرحلة ينبغي أن تنصب في اتجاه توفير الشروط اللازمة لبيئة تنافسية وفي هذا الاطار ينبغي تحقيق استقلالية المؤسسات ومن ثمة تحرير الاسعار, ورغم أن تحرير الاسعار سيلاقى معارضة اجتماعية كبيرة خاصة من الفأت الضعيفة الدخل, الا أن الدولة باستطاعتها تقديم المساعدات المباشرة لتلك الفئات عن طريق نظام فعال لاعادة توزيع الدخل الوطني في انتظار انتعاش إقتصادي على أساس اقتصاد السوق.

ان تحرير الأسعار سيضع حدا للتبذير على جميع المستويات الانتاج, التوزيع, الاستهلاك, كما سيضع حدا لتهريب السلع عبر الحدود.

ان استقلالية المؤسسات يعني أيضا تحرير المؤسسات العمومية من مهامها الاضافية, مهمامها الخدمية وفي رأينا أن تعويض الخدمات المقدمة حاليا باعانات مادية تدفع مباشرة الى العاملين يعني ضمان انتقال هذه المؤسسات الى نظام اقتصاد السوق دون اللجوء الى المساس بالطابع العمومي لملكيتها, علما أن الخدمات التي تقدمها الؤسسات العمومية على النحو الحالي يثير عدة شكوك حتى في فاعليتها وفي وصولها كاملة الى العاملين حيث يبتز المسؤولون قسما كبيرا منها بطرق مختلفة.

ويمكن القول أن الابقاء على الاعباء الاضافية التي تتحملها المؤسسات العمومية على النحو الحالي يعني اضعاف قدرتها على المنافسة وبالتالي تدعيم تلك الاستنتاجات المضللة والتي تهدف الى خوصصة المؤسسات العمومية.

وعملا على توفير بيئة تنافسية ولتفادي الوضع الاحتكاري لبعض المؤسسات العمومية ينبغي في المرحلة الاولى فتح السوق الوطنية أمام المستثمرين الجزائريين خاصة المقيمين بالخارج وتقديم كل التسهيلات لهم, يجب الذهاب الى حد الغاء كل الرسوم التي تفرض على

دخول السلع الانتاجية اذ من غير المعقول أن يتدفق الرأس المال الاجنبي الى البلد الذي لم ينجح حتى في اجتذاب رؤوس أموال مواطنيه (4 ص 9).

ان الحواجز الجمركية والتعقيدات الادارية كثيرا ما تقف حاجزا أمام الاستثمارات الأجنبية والوطنية حتى, وتفيد دراسة حديثة أن تكلفة الاستثمارتزيد في البلدان الافريقية بنحو 50 عنها في جنوب آسيا وتلك هي فقط تكلفة السلع الانتاجية دون أن تأخذ بالاعتبار التكاليف الاضافية الناتجة عن عدم كفاءة البيئة الاساسية (4 ص 8), أي الافتقار الى الهياكل الاساسية.

يجب على الدولة أن تعمل وبسرعة على ازالة كل العراقيل الادارية أمام المنتجين وتسخير أكبر جزء ممكن من موارد الدولة من العملة الصعبة لفائدة القطاعات الاقتصادية المنتجة لاقتناء وسائل الانتاج وتحديثها والحصول على قطع الغيار.

ينبغي أن تدار المؤسسات العمومية من قبل مسؤولين يعينون لكفاءتهم بعيدا عن الاغراض السياسية والعلاقات الشخصية وأن يتمتعوا بالاستقلال الذاتي ويخضعون للمحاسبة.

وفي نفس الوقت ينبغي أن تبني استراتيجية تسيير الاقتصاد الوطني في العشرية القادمة تقوم على اختيار فرع أو بضعة فروع اقتصادية, يتم تحديدها بعد اجراء دراسات عميقة للسوق الدولية وآفاق تطورها, وذلك بغرض التخصص واحتلال موقع في قسمة العمل الدولية في مرحلة ما بعد البترول, لأن الاقتصاد العالمي يتغير وبسرعة نحو ادماج الاقتصادات الوطنية في سوق عالمية موحدة.

قائمة المراجع

1/ كلوديونابلوني, الفكر الاقتصادي في القرن العشرين. ترجمة نعمان نكمان, بغداد .1979

2/ CH.BETTELHEIM,Planification et croissance acceleree,F.MASPERO, Paris 1975

3/ عبد اللطيف بن أشهو, التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط /1980// 1962/. ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر 1982

4/ لورانس سرمز, تحديات التنمية, التمويل والتنمية, صندوق النقد الدولي, واشنطن, العدد مارس 1992

5/ عمل جماعي, الاقتصاد السياسي. دار التقدم, موسكو1976

6/ سوزان جونز, الطريق لنقل الملكية العامة للقطاع الخاص. التمويل والتنمية, صندوق النقد الدولي واشنطن, العدد مارس1991

7/ أرتورو اسرائيل, الدور المتغير للدولة في التنمية, التمويل والتنمية, صندوق النقد الدولي, واشنطن العدد جويلية 1991

8/Ahmed HENNI, essai sur l'Economie Paralelle cas de l'Aalgerie, ENAG, Alger 1991